وزير التنمية السياسية الأردني الأسبق لـ«الميثاق»:

اليمن يتعامل مع قضاياه بطرق عقلانية تعتمد الحوار

■ عصرته السياسة وعاصرها وعمل وزيراً على تنميتها، وهاهو يسير قُدماً في تنمية الحوار وإفشائه كحل ناجع للاشكالات والقضايا الشائكة في بلداننا العربية.. الدكتور صبري ربيحات رئيس مركز الجنوب والشمال للحوار والتنمية وزير التنمية السياسية الأسبق في الأردن الشقيق.. التقته «الميثاق» وقرأت من خلاله تفاصيل أوسع عن الحوار وتعابير مفعمة بالدلالات عن الواقع العربي واليمني خصوصاً.. فما الذي قاله ربيحات؟!

■ حاوره/ توفيق الشرعبي

■ التباين والاختلاف في المجتمعات العربية مردُّه الانفتاح على العولمة واتساع دائرتها

■ اليمن حقق نجاحات باهرة في مواجهة الإرهاب

● يعتبر الحوار الوسيلة الوحيدة الناجعة لتجاوز كافة الإشكالات السياسية حديثاً، وبالتأكيد أن الأهمية التي يعكسها الحوار- من وجهة نظر صبري ربيحات- تمثلت بأن الحوار هو مفهوم يشير إلى أن هناك رؤى متباينة حول موضوع معين ولابد لهذه الرؤى أن تنتقل إلى الأطراف المعنية بالحوار.. والحوار- بحد قوله- عملية اتصال لها قواعد ولها شركاء ولها موضوع وتوجد لها أسس تحكمها فعندما نتحدث عن الحوار بين الشمال والجنوب فإننا نتحدث عن الحوار بين الدول النامية وبين الدول الصناعية من جانب آخر..

متلقُّون فقط!

● لماذا أسميته مركز الجنوب والشمال للحوار؟

- قدمنا الجنوب على الشمال في تسميتنا للمركز لأننا لفترة طويلة في العالم النامي متلقون فقط.. ونحن نريد أن نوصل رأينا بمبادرة، فالجنوب يقدم أفكاره وآراءه وأطروحاته إلى الشمال في كل القضايا المرتبطة بالعلاقة بين الحضارات والعلاقة بين الثقافات والعلاقة بين كل القضايا المختلفة والأمن والقضايا الاجتماعية وما إلى ذلك من الموضوعات ذات المساس بالحياة العامة..

سمة تتعامل الدولة بها

● مما لاشك فيه أنكم سمعتم عن التجربة اليمنية في استخدام الحوار سواءً مع الإرهابيين أو الأحزاب فيما بينها.. كيف تقرأون هذه التجربة؟

- الحقيقة ان جميع دول العالم وجميع المجتمعات هذه الأيام تعاني من تباين وهذا التباين والاختلاف والتنوع مردُّه إلى عوامل كثيرة منها هذا الانفتاح نحو العولمة وتسيير وصول الناس إلى مواقع، والتأثير فيها، الأمر الذي يخلق أحياناً كثيرة حالة من الاستقطاب وطرق الاستجابة لمثل هذا الاستقطاب إما بالاستيعاب الذي يتم من خلال الحوار أو بالصراع الذي يتم من خلال استخدام العنف.. وحقيقة دائماً نحن نحبّذ الاستيعاب، والاستيعاب أن تأخذ وجهة الآخرين ونحاول ليس فقط إدانتهم وإنما التعامل مع المنطلقات التي هي الدوافع والتكنيك الذي تستخدمه هذه الجماعات والرسالة التي توحد موقفها، وبالتأكيد أن على كل الدول والمجتمعات أن تسعى إلى سيادة القانون وهي السمة البارزة للمجتمع الحديث حيث تنضوي كل الأفراد والمجتمعات تحت مظلة القانون، ولايجوز أن تكون ثمة دول داخل الدولة أو أنظمة داخل النظام.. لأنه يجب ان يسهم الجميع في تطوير النظام أو يسهم الجميع في تغييره بالصور السلمية والحوارية والتدريجية، وبالطرق المشروعة دستورياً وقانونياً.. وأنا اعتقد أن اليمن أمامها تحدٍّ مع الإرهاب وهي تتعامل مع هذا التحدي بطرق عقلانية وحوارية.. واعتقد أنها إلى حد كبير تحقق نجاحات في التعامل مع هذا الموضوع.. كما اعتقد ان الحوار في اليمن أصبح سمة تتعامل الدولة بها وهذا شيء طيب..

> **النموذج الديمقراطي اليمني يستحق الدعم والاهتمام والدراسة.. والرئيس صالح قريب من الشعب ويتحدث بلغته**

شفافية عالية

● وكيف تنظرون إلى التجربة الديمقراطية في اليمن؟

- الحقيقة ان النموذج اليمني نموذج يستحق العناية والاهتمام والدراسة والتأمل وأنا أرى أن القيادة السياسية ممثلة بالأخ علي عبدالله صالح رئيس اليمن قريبة من الشعب وتتكلم بلغة الشعب، وهناك شفافية عالية في عرض المشكلات والتحديات والحديث عن الموارد وكيفية استخدام هذه الموارد بما فيها الموارد البشرية والطاقات والوقت والمال من أجل بناء مجتمع مدني يمني حديث.

ويضيف وزير التنمية السياسية «سابقا»: وإذا لم تكن لدي إطلالة واسعة على ما يحدث في اليمن من حوار بين الأحزاب السياسية لكن من متابعاتي السابقة أؤكد ان النموذج اليمني نموذج فيه أشياء كثيرة يجب ان يتعامل معها الناس في بناء الدولة التي تقدم فيها السمات الثقافية الديمقراطية على الهياكل السياسية، يعني حالة الاتحاد اليمني وتحوله من يمنين إلى يمن موحد غير مسبوقة في التاريخ الحديث للثقافة العربية على الأقل.. يعني في اللحظة التي كانت تسير فيها المجتمعات نحو التمزق والتشتت والتفرقة اتجهت اليمن نحو الوحدة.. وهذا نموذج في الحقيقة يقدّر ويستحق الكثير من التأمل والدراسة..

وداخلياً كل العالم لديه تحديات داخلية ومردُّها أنه مع قدوم العولمة واتساع دائرتها يصبح هناك استقطاب لبعض الثقافات الفرعية لبعض الجماعات التي تشعر أن ثقافتها مهددة فيصبح التحدي للقيادات السياسية كيفية الحفاظ على الهوية الوطنية مع السير باتجاه الاندماج في النظام العالمي.. وهذا التحدي جعل كل مجتمع في كل دولة يسعى لحله بطرقه المختلفة لكن حتى هذه اللحظة يقاس نجاح الدول بكيفية خروجها من هذه الحالة أو التعاطي معها بدموية أقل بمعنى ألاّ تُراق دماء أكثر وأن يُؤخذ بعين الاعتبار رأي الأقلية مع التزام الأقليات برأي الأغلبية..

القبول بمخرجات الحوار

● ونحن على عتبات قمة الرياض من وجهة نظرك هل الحوار قادر على تقريب الرؤى لدى الزعامات العربية؟

- الحوار شكلاً ومضموناً هو آلية لكن ربما نأتي بمضامين مختلفة وإذا التزمنا بالاتفاق على المنهج والحفاظ على تباييننا في الأيديولوجية.. يمكن أن ننجح وتدوم علاقات عربية طيبة دون انشقاق وتشرذم لكن مايحدث أحياناً أن البعض يقدم على الحوار لاسترضاء الآخرين بالقبول بوجهة نظره، وبالتالي لايقبل بمخرجات الحوار حسب الأسس الديمقراطية.. إذا أردنا فعلاً أن نستخدم الحوار بمعناه الدقيق فلابد أن نلتزم بالأسس بمعنى أن جميع الأفكار والمقترحات يتم مناقشتها.. والأفكار والمقترحات التي تقدم حولها دفوعات وحجج كافية وتناقش، عندها يتم التصويت عليها وما تقره الجماعة يجب أن يقبل به الجميع ولايجوز أن نطبق عقلية إما أن تأخذ برأيي وإلاّ فلا.. وهذه أحياناً في الثقافة العربية موجودة.. ونأمل من قمة الرياض النجاح في الاتفاق العربي وتجاوز قصور القمم السابقة للزعامات العربية، نأمل أن يكون هناك اتفاق عربي على القضايا العربية بما فيها المصلحة العربية لأنه بالتأكيد إذا عرّف الناس مصالحهم القومية تعريفاً دقيقاً وملائماً فإن التفاوت يبقى في الأطروحات الموجودة..

> **لايجوز أن نطبق عقلية «إما أن تأخذ برأيي وإلاّ فلا» في قمة الرياض**

فجوة تاريخية

● ألا تلاحظ ان هناك فجوة بين التشريعات والتنفيذ في بلداننا العربية؟

- بالتأكيد هناك فجوة تاريخية بين التشريعات والتنفيذ وهي بحاجة إلى ردم.. ونحن في الثقافة العربية يقال إن لدينا هوة شاسعة بين الخطاب والفعل، أو ما نقول وما نفعل، فالتشريعات يبدو أنها ترجمة لنوايانا ولرغباتنا لكن سلوكنا اليومي مرتبط بما اعتدنا عليه.. وعندما ترى تشريعات فهي مقدمة للتغيير، والتغيير الحقيقي يأتي من إيجاد خطط وبرامج للتغيير ورصد برامج كافية لإنفاذ هذا التغيير، وكذلك تدريب الكوادر التي تحدثه- أي التغيير- وأنا لا أعني تغييراً بعينه ولكن في كل المجالات.. وللأسف الشديد اننا في البلدان العربية متقدمون على الأقل بسياساتنا بما نقول إننا سنفعل، وهناك بعض التشريعات غير مكتملة لكن القصور لدينا في البرامج وتخصيص الموارد وتدريب الكوادر وفي المشاركة المجتمعة للأفراد الذين يمكن لهم أن يقوموا بالدور الفعال للتغيير في الواقع العربي لما نشرع له..

● دكتور صبري بصفتك قد عملت وزيراً للتنمية السياسية.. كيف يمكن لنا أن نعزز من الولاء الوطني في بلداننا العربية؟

- الولاء الوطني.. أنت تنتمي للمكان عندما تشارك في صناعة القرار وعندما يكون هناك ديمقراطية وعندما تكون هناك حرية ويشعر الفرد من خلالها أن إرادته فاعلة في صناعة القرار ولايمكن ان يتم لدينا الانتماء بالوعظ والإرشاد فهناك من يعتقد ذلك لإحداث الانتماء والولاء..

وبالطبع الانتماء والولاء مفهومان مختلفان.. فالولاء، أقصد به الاخلاص في العمل، بينما الانتماء أن يكون هناك رابطة عاطفية وقانونية بينك وبين النظام الذي تعيش فيه.. كلما شعر الفرد بأنه قادر على صناعة القرار والتأثير في صناعته وأن رأيه يؤخذ بعين الاعتبار هنا يكون منتمياً أكثر.. وعندما يكون مُنحًى ومهمشاً ويعاني من الاقصاء فهو غير منتمٍ ولن يكون..!!

نئنُّ إذا توجعَّ اليمن

● عودةً على بدء ما الذي تريد قوله لاخوانك في اليمن..؟

- ما أريد قوله للأخوة في اليمن ان اليمن ليست كأية بلاد عربية فهنا كانت البداية للأمة العربية والعالم العربي وهنا إرث ثقيل وبالتالي لابد أن يكون الحس التاريخي حاضراً في أذهان اليمنيين لأننا في كل أرجاء العالم العربي نئنُّ إذا توجّع اليمن، لأن هذا البلد حقيقة قريب لضمائرنا وقريب من وجداننا وأقرب إلى ذاكرتنا الجمعية العربية.. ولأننا عندما نتحدث نقول ان أصولنا من اليمن فبالتالي هي بلد المنشأ لنا جميعاً وما نأمله ان يتقي الناس الله في بلدهم وفي مستقبلهم وان يقفوا بجانب قيادتهم فهذا البلد مليئ بالخيرات والثروات.. هذا اليمن السعيد الذي يمكن بالإخلاص وبتقديم المصلحة العامة على الزهو والمصالح الشخصية ان يحقق تقدماً يستحقه هذا البلد ويستحقه الشعب اليمني الشقيق!!

أثنت على جهود الحكومة في مواصلة الإصلاحات

مفوضية الاتحاد الأوروبي: اليمن ماضية في تحقيق النهوض والاستقرار.. والديمقراطية تزداد قوة يوماً بعد يوم

■ صنعاء-بليغ الحطابي:

■ أثنت بعثة الاتحاد الأوروبي في اليمن بمستوى حرص الدولة والحكومة اليمنية على مواصلة تنفيذ عملية الاصلاحات السياسية والاقتصادية الجارية وإصرارها على تحقيق النجاح.

معتبرة الانجازات والتطورات التي تحقق في جميع مجالات الحياة عززت من ثقة الاتحاد الأوروبي تجاه زيادة ودعم ومساندة اليمن في مواجهة التحديات المستقبلية ولما من شأنه تحقيق أهداف الخطط التنموية الحالية والقادمة.

وفيما أكد السيد «دراير» القائم بأعمال البعثة في اليمن أن اليمن سائر على طريق تحقيق التطور والنمو والاستقرار والتقدم لمواطنيها.. اشار سعادة سفير جمهورية ألمانيا الاتحادية، التي ترأس بلاده حالياً رئاسة الاتحاد، الى أن الانتخابات الرئاسية والمحلية التي شهدتها اليمن مؤخراً.. أثبتت للعالم أن التوجه الديمقراطي يزداد لليمن قوة ومتانة.

موضحاً أن لدى الحكومة اليمنية القدرة على التعامل بإيجابية مع مختلف التحديات والصعوبات التي تواجهها.. وبما يحق تطلعات الشعب وأهدافه التنموية.. مؤكداً في الوقت ذاته أن عليها البحث عن وسائل جديدة لتعزز فرص الاستثمار وتقويتها لرفد خزينة الدولة.. معبراً عن رغبة دول الاتحاد لتعزيز جوانب العلاقة مع الحكومة اليمنية والأخذ بيدها لتحقيق النهوض لشعبها.. مضيفاً أن المستقبل لا يبدو سهلاً بقدرما هو أكثر صعوبة ومليئ بالتحديات أكثر من الفترة الماضية.

وفي الفعاليتين «المؤتمر الصحفي.. الحلقة النقاشية» التي نظمتها المفوضية الأوروبية أمس الاحد بصنعاء لمناقشة تطوير العلاقة اليمنية - الأوروبية وسبل تعزيزها أشادت المفوضية الأوروبية بمستوى الانجازات التي تحققت لليمن.. والعلاقة المطردة بين اليمن وبلدان الاتحاد والتي تزداد نمواً عاماً بعد عام.

حيث قال السيد «دارير» القائم بأعمال المفوضية الأوروبية في صنعاء إن العلاقات اليمنية- الأوروبية ومنذ تاسيسها عام ١٩٨٤م، شهدت تنامياً ملحوظاً.. وأضاف: وبالرغم من الانجازات التي تحققت، وكان لدول الاتحاد الأوروبي اسهام كبير على صعيد البنى التحتية في عدد من المجالات -إلاّ أن الاحتياج لايزال كبيراً.. خاصة اذا ما نظرنا الى النمو السكاني المتسارع لليمن والذي يتوقع أن يصل الى الضعف خلال العشرين السنة القادمة.. الى جانب تعزيز وتنمية قدرات القطاع الخاص بما يبرز اسهاماتها في عملية البناء والنهوض الوطني وحتى لا تكون المسئولية منحصرة على الحكومة.. بقدر ما هي شراكة مجتمعية ومسئولية جماعية.

على الحكومة خلق وسائل جديدة لرفد الخزينة العامة وزيادة الاستثمارات

واستغرب القائم بأعمال المفوضية الأوروبية متسائلاً.. لماذا لا توجد ثقة بين الشعب اليمني وإمكاناته الاقتصادية.. ولماذا يلجأ الكثير من اليمنيين لاستثمار أموالهم في الخارج.. ثم لماذا لا يأتي اليمنيون والمستثمرون في الخارج لاستثمار أموالهم في بلدهم اليمن.. الذي قال - السيد «دراير»: إنه يتميز بإمكانات اقتصادية واعدة وهائلة قلما نجدها في بلدان أخرى.

دعم متواصل

وعن مجالات الدعم التي يقدمها الاتحاد الأوروبي لليمن أشار السيد دراير القائم بأعمال المفوضية الأوروبية الى أنه تم اختيار مجالين للدعم هما مساعدة اليمن على تحقيق الحد من النمو السكاني والآخر في تعزيز دور القطاع الخاص.. وأضاف أن الدعم الأوروبي حالياً يتراوح بين ٧٠-٧٥ مليون يورو يتم تخصيصها لدعم خطة التنمية في اليمن خلال فترة الخطة الخمسية الثالثة للتنمية والتخفيف من الفقر ٢٠٠٦-٢٠١٠م، مؤكداً رغبة الاتحاد في تعزيز العلاقة في المستقبل كونها مبنية في الأساس على المصداقية والصراحة والشفافية.

تطور متنامي

الى ذلك تحدث السيد «فرانك من» سفير ألمانيا الاتحاد الفيدرالية، التي تترأس دولته الاتحاد الأوروبي حالياً مبدياً شكره للدول التي تساعد اليمن. منوهاً الى مؤتمر المساعدات التنموية الذي سيعقد خلال هذا الاسبوع بين اليمن وبعثة المفوضية الأوروبية وأهميته.

واستطرد السفير الألماني بصنعاء المشروعات التي تدعمها ألمانيا والمؤسسات الألمانية بوجه خاص العاملة في اليمن في اطار التعاون الثنائي والعلاقات التي تشهد تطوراً كبيراً منذ نحو ٤٠ عاماً والتي سجلت نحو ٣٥٪ في المجال الاقتصادي، ومنها في مجال الطاقة حيث يجري الآن بناء توليد الكهرباء ٥٠ كيلو وات لتعزيز الطاقة من محطة مأرب اضافة الى مشاريع اخرى لتطوير بدائل الطاقة وتعزيز الطاقة الموجودة ومنها انجاز دراسة لتوليد الطاقة للريف اليمني.. كما أن هناك مشروعاً أو دراسة لمشروع توليد الطاقة عبر الرياح في ميناء المخا بمساهمة اوروبية كما أن هناك دراسة جدوى لاستخدام الطاقة الحرارية.. وهذه المشاريع حسب السفير الألماني -لحل المشكلات والحد من التحديات التي يواجهها اليمن.

وتوقع السفير الألماني زيارة وفد تجاري ألماني لليمن في شهر يونيو القادم لإجراء مباحثات لكيفية تعزيز سبل العلاقة التجارية والاقتصادية مشيراً الى حرص دول الاتحاد على تعميق اوجه هذه العلاقة والتي تزداد تحسناً مع الأيام.

الرؤية الأوروبية

لافتاً الى أوجه القصور التي لاتزال تعاني منها اليمن وتحتاج الى تطور، كما هي محل تشاور وحوار، مع الحكومة اليمنية حسب السفير الألماني.. وهو ما يتطلب جهداً كبيراً لتحسين هذه القطاعات والمجالات ومنها حسب الرؤية الأوروبية اختلالات في حقوق الانسان التي على الحكومة ابداء حرص اكثر بها.. وقضايا تتعلق بإصدار عقوبة الاعدام على أحداث قصر.. اضافة الى قصور في حرية الصحافة.. الى جانب الجمارك والنظام القضائي وسيادة القانون وتعزيز ثقة المواطنين ببلدانهم.

موقف مشرف

من جانبه أشار الأخ خالد الأكوع رئيس دائرة أوروبا بوزارة الخارجية الى المواقف المشرفة للاتحاد منذ عام ١٩٨٤م ودعمه للتنمية اليمنية ومسيرة الديمقراطية والانتخابات.. مؤكداً أن علاقاتنا مع مختلف دول الاتحاد وطيدة وقوية.. منوهاً الى الحوار السياسي المحلي المزمع عقده مع سفراء دول الاتحاد الأوروبي الأسبوع القادم منوهاً الى أن أوروبا شريك سياسي واقتصادي مهم وأساسي.

في بيان صحفي:

منسق المدرسة الديمقراطية بالمهرة يشيد بالمواقف الوطنية للعلامة الشامي

ويعتبر قراره بحل حزب «الحق» خطوة في الاتجاه الصحيح

■ نشيد بالغ الإشادة والتقدير بالمواقف الوطنية المخلصة والمشرفة للوالد الفاضل العلامة/ أحمد محمد الشامي الأمين العام لحزب «الحق» السابق والقرار الشجاع الذي اتخذه بحل حزب «الحق» والذي أصبح يشكل دعماً لوجستياً مباشراً أو غير مباشر لفلول عصابة التمرد والتخريب من خلال ما مارسه وروج له بعض قياداته وأعضائه وخروجها عن النهج الوطني الذي بني وتكون الحزب من أجله..

وهو قرار رحب به الجميع وأشادوا به من صعدة إلى المهرة باعتباره خطوة في الاتجاه الصحيح وهو ما كان متوقعاً من هامة وطنية شامخة وعملاقة مثل العلامة الشامي.. لاسيما في مثل هذا الظرف والتي توجب على كافة الأحزاب والمنظمات والهيئات ان تعلن توضح موقفها مع من تقف (مع الوطن والرئيس أو مع الفتنة والتخريب).. فمصلحة الوطن فوق كل اعتبار وإذا لم تعلن وتوضح ذلك اليوم فإذاً متى ستعلن ولاءها للوطن ورفضها للفتنة والتخريب وهو ما أوجب اتخاذ مثل هذا القرار من قبل العلامة/ أحمد الشامي ليعلن موقفه للجميع بكل صراحة ووضوح أنه (مع الوطن والرئيس وضد الفتنة والتخريب).. ولذلك أدعوهم جميعاً وبالذات أولئك الذين مازالت مواقفهم غير واضحة أو معروفة بأن يقتدوا به ويتحلوا بقدر من الشجاعة والمسئولية والأمانة التي يحتمها عليهم الواجب تجاه الوطن والمجتمع كونه يوماً ما سيلعنهم التاريخ والشعب.. كما يلعن اليوم وبالأمس الفتنة والتخريب ومشعليها (وصدق رسول الله صلى عليه وسلم: «الفتنة نائمة لعن الله من أيقظها»).

محمد إسماعيل الشامي

منسق المدرسة الديمقراطية